الادعاء العام وأحكامه في الفقه والنظام

تأليف: الدكتور طلحة بن محمد بن عبدالرحمن غوث

تقديم معالي وزير العدل الأسبق الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ

صدر عن كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع كتاب الإدعاء العام وأحكامه في الفقه والنظام تأليف الدكتور/ طلحة بن محمد بن عبدالرحمن غوث عام ١٤٢٥هـ وقد احتوى على ٦٦٢ صفحة من النوع الفاخر بمجلد متميز يضم بين دفتيه تأصيل هذا التنظيم بمؤسساته والذي يعتبر ذات شأن في الإسلام، لأن الإدعاء العام سبب من أسباب إقامة شرع الله في الأرض وتوطيد الأمن وإيقاع العقوبة على أرباب المنكرات.

وهو أصل الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فهو رفع الدعوى إلى الحاكم لمعاقبة الجاني وتهذيبه وتحقيق الردع لحفظ المجتمع ووقايته من الشرور. فكان هذا المؤلف شامل لمعظم جزئيات الإدعاء في منظور الفقه الإسلامي المقارن والنظام الخاص بقواعد الإدعاء. ولقد تم عرضه لأنه يعتبر مكملاً لوظيفة القاضي فهو خير معين في تحديد نوعية الجريمة وصفة الجرم ليسهل تطبيق العقوبة الشرعية والنظامية المناسبة وهو دليل على أصالة النظام وموافقته لأحكام الفقه وإبراز كمال الشريعة واهتمامها بجوانب الحياة واستيعابها كل جديد من القضايا. وقد أعطى تقديم معالي وزير العدل الأسبق الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ رئيس مجلس الشورى زخماً ورونقاً وبعداً ودليلاً على أن هذا المؤلف ذا أهمية قصوى وقناعة بما يحتويه من أهمية بالغة. وشمل ذلك مقدمة

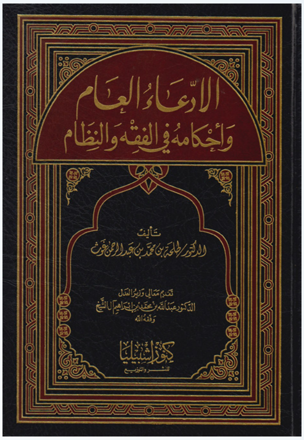

أعطت تعريفاً شاملاً للإدعاء وأهمية البحث فيه وأسباب الاختيار وطريقة العرض وتقديم الشكر لكل من أسداه ووجهه في إنجاز هذا الكتاب الرائد.

كما اشتمل الكتاب على تمهيد حول حقيقة الإدعاء العام وماهيته ومشروعيته وأقوال العلماء فيه وصفة مشروعيته والغاية منه والفرق بينه وبين الادعاء الخاص. كما تطرق إلى شروط المدعي العام وآدابه في الفقه والنظام وتحدث أيضاً عن جهات الإدعاء العام واختصاصهما واختصاص هيئة التحقيق والادعاء العام وهيئة الرقابة والتحقيق واختصاصها والمباحث العامة واختصاصها وكيفية رفع دعوى الحق العام وماهية المتهم وشروطه في الفقه والنظام واستعانته بوكيل وماهية المجني عليه وحقوقه وتقديم الشكوى وأنواع الحقوق والأحكام المتعلقة بحق الله وعباده وشروطها وماهيتها والقضاء والادعاء وشروط الحكم والتنفيذ والعفو والتقادم والتنازل فكانت في فصول ستة ختمت بخاتمة توصلت إلى العديد من الحقائق والنتائج والتوصيات التي حملت بضرورة الاهتمام بمسائل الإدعاء العام ودعت إلى أن تحذو الأنظمة الأخرى حذو النظام المستمد من الشريعة الإسلامية، وأنهى البحث بقائمة المصادر والمراجع وأخيراً فهرس المحتويات.

نسأل الله تعالى أن يجزي المؤلف خير الجزاء على هذا الطرح المفيد والمعلومة المتكاملة والتطرق إلى كل ما يخدم جانب الإدعاء العام ويحقق طموح المختصين والباحثين وأصحاب القرار والممارسين لهذه الوظيفة السامية.

كما نسأل أن ينفع به الجميع وأن يحقق الأهداف المرجوة فقد أصبح ذا اهتمام كبير وتنظيم دقيق وله جهات مختصة. فكان بحق جهد يشكر فيذكر خاصة وأنه قام بدراسته من الناحية الفقهية والناحية النظامية ثم أجرى مقارنة بينهما وكانت على المذاهب الأربعة وغيرها والمسائل ذات الاتفاق ومحل الخلاف والترجيح فيها وتوثيق أقوال العلماء وتخريجها وكل صغيرة وكبيرة. فكانت ثمرته واقعاً ملموساً وحقيقة ناصعة وطرح أصبح مرجعاً ومصدراً لهذا التخصص. فشكر الله سعيه وأنار دربه وجزاه الله الجزاء الأوفى. وبالله التوفيق.